**سنة اولى ماستر علاقات دولية**

**مقياس:** **التعاون والنزاع في العلاقات الدولية**

**مفهوم التعاون الدولي**

 يعتبر التعاون الدولي هو تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر، لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالمياً أو اقليمياً أو على المستوى الوطني للدول المشاركة، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة صنوف العلاقات ليعكس في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة، تقوم جنباً إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول أطراف هذا التعاون.

 والتعاون بهذا المعنى، يشكل أحد طرفي العلاقات الدولية، حيث يمثل الطرف الآخر النزاع الدولي، فالمتأمل في التاريخ يرى أن النظام العالمي، يعيش منذ ولادته حالة من التأرجح نحو التوتر تارة، ونحو التعاون تارة أخرى، ويلحظ بسهولة أن العالم لم يشهد في أي وقت مضى هذا القدر من التوتر والصراعات السائدة في عالم اليوم، كما أنه لم يشهد في أي وقت آخر اندفاعا نحو التعاون كما هو سائد في عالمنا المعاصر.

 التعاون الدولي هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول [العالم](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85) من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية و الإقتصادية و الأمنية .

 وهو أيضا تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به ، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد و إرادة و رغبة وقدرة من الفاعلين بشكل جدي و منسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون ، و لعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف .

اذن يمكن تعريف التعاون الدولي بصفة عامة بأنه الاسهام في عمل مشترك ، وهو ما يعني بالضرورة تعدد القائمين بالعمل، ومن ثم فإن التعاون يكون ثمرة لرغبة عدد من القوى الاجتماعية المختلفة في العمل المشترك.

وإذا كنا في مجال الحديث عن التعاون الدولي، فإن لفظ الدولية، هو الذي يتكفل بتعيين تلك القوى الاجتماعية التي تقوم بالتعاون فيما بينها، ويستلزم بالضرورة أن تكون تلك القوى الاجتماعية منتمية إلى أكثر من دولة واحدة.

وإذا كان التعاون الدولي له مفهومان، فهناك: المفهوم الضيق للتعاون والذي ينصرف إلى التعاون بين الدول، وهناك المفهوم الواسع للتعاون الدولي الذي يمتد ليشمل التعاون بين عناصر اجتماعية تنتمي إلى أكثر من دولة، ولا شك أن هذا المفهوم الأخير، هو الذي يتفق مع حجم التعاون الذي يجري في مجال مكافحة الأنشطة غير المشروعة من خلال الدول وأجهزتها الحكومية، كما يجري أيضاً عن طريق المنظمات غير الحكومية فضلاً عن أن هذه التعاون يتم في نطاق عالمي، وكذلك في نطاق اقليمي، وأخيراً على نطاق ثنائي بين الدول.